العرب
الخميس 2020/06/11
السنة 43 العدد 11728

الحكومة الجزائرية تحسم أمرها.. كل الصلاحيات بيد الرئيس

حميد زناز
كاتب جزائري

يسعى النظام في الجزائر لإيهام الجزائريين بأنهم يعيشون في ظل نظام شبه رئاسي، مجندا فقهاء القانون الدستوري على قنواته لتأكيد ذلك الوهم الكبير، بينما هو في حقيقة الأمر نظام فريد وهجين تأسس على تعمّد تداخل السلطات في ما بينها.

في إطار الاستمرار في هذا النهج، صرح الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون أن غالبية الجزائريين يميلون إلى نظام شبه رئاسي، زاعما أن نظاما مثل هذا يمنح صلاحيات قوية للمنتخبين، ويطرح آليات قوية للرقابة والمحاسبة.

لا ندري ما هي المصادر التي اعتمدها تبون في معلوماته، خاصة أننا لم نسمع عن سبر آراء واحد جرى في هذا الخصوص. بينما بدا مستشار الرئيس محمد لعقاب أكثر صراحة في حديثه للتلفزيون الحكومي، مؤكدا أن السلطة لا تأخذ باقتراحات تطالب بتغيير طبيعة النظام "لقد اخترنا النظام شبه الرئاسي ولا داعي لاقتراح النظام البرلماني، فالمسألة محسومة".

طرح مشروع الدستور الجديد للمناقشة في الجزائر ما هو إلا تمثيلية. فالحكومة ماضية في ممارسة الوصاية على الجزائريين متحدثة باسمهم فارضة عليهم نظاما لم يختاروه

يفهم من هذا أن طرح مشروع الدستور الجديد للمناقشة ما هو إلا تمثيلية، وأن الحكومة ماضية في ممارسة الوصاية على الجزائريين متحدثة باسمهم فارضة نظاما لم يختاروه.

ولم يكلف المسؤولون أنفسهم حتى بطرح نسخة إلكترونية من مشروع الدستور، وتم الاكتفاء بنسخة رديئة طرحت مؤخرا، حتى لا يتاح للمعارضة الوقت الكافي للاطلاع على المشروع وكشف الفخاخ المنصوبة فيه، بينما أرسلت نسخا ورقية جيدة للأحزاب والشخصيات المؤيدة للحكومة في وقت مبكر.

في الحقيقة لا يهدف المشروع المطروح عمدا في أوج أزمة وباء كورونا إلى تغيير طبيعة النظام، كما يطالب الجزائريون منذ فبراير 2019، الذين خرجوا في مظاهرات عارمة، بل هو محاولة مفضوحة لتكريس الوضع السابق، والتظاهر بالتغيير والتجديد. لنأخذ مثالين يؤكدان الكبح الدستوري للديمقراطية من خلال هذه المناورة المكشوفة.

أولا، لم يكن الدستور الجزائري ينصص على أن الرئيس هو أيضا وزير للدفاع، حدث ذلك بعد انقلاب هواري بومدين على الرئيس بن بلة سنة 1965 ليستحوذ مباشرة على وزارة الدفاع، ثم ضغط ليضمن الميثاق الوطني نصا بذلك عام 1976.

ودأب الرؤساء في الجزائر منذ ذلك التاريخ على التشبث بحقيبة الدفاع، بغض النظر عن فترة قصيرة في بداية التسعينات حيث تولى الجنرال خالد نزار وزارة الدفاع من 1990 إلى 1993.

هذا التقليد ضرب الديمقراطية في مقتل، وهو ما أراد الحراك تجاوزه برفع شعار "مدنية لا عسكرية".

رغم ذلك لا توجد إشارة في المشروع التعديلي للفصل بين الرئاسة ووزارة الدفاع، على الرغم من أهمية المسألة في إرساء نظام ديمقراطي في البلد.

الجمع بين منصب وزارة الدفاع والرئاسة في نفس الوقت يجعل من المستحيل على البرلمان مساءلته وطرح الأسئلة عليه، كما هو الحال مع بقية الوزراء، وبالتالي سيبقى البرلمان كما كان دائما عاجزا عن مراقبة قطاع مهم ومؤسسة حساسة من مؤسسات الدولة المتمثلة في القطاع العسكري.

تثمين قائد الأركان بالنيابة الجنرال سعيد شنقريحة لهذه "المسودة" علنا هو استمرار للتداخل الغريب بين السلطة السياسية والسلطة العسكرية. وعندما زار عبدالمجيد تبون مقر وزارة الدفاع، وزارته، ألقى سعيد شنقريحة خطابا رحب فيه بالرئيس وأشاد بجهوده لتحقيق ما وعد به، وبحسن تدبيره في مكافحة فايروس كورونا، وغيرها من القضايا السياسية البحتة التي لا تدخل في مهامه كعسكري.

ثانيا، لا وجود لنظام شبه رئاسي يتم الحديث عنه، لا في الدستور الحالي ولا في المشروع المقترح للتعديل، ولا في الواقع. كل الصلاحيات في يد الرئيس.

مسودة الدستور، كما أسماها النظام، لا تكتفي بتكريس ما كان موجودا في الدستور الحالي من تناقضات، وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية، بل تقترح إضافة صلاحيات كثيرة أخرى كما هو مدون في المادتين 95 و96، تجعل منه إمبراطورا على رأس نظام فريد من نوعه، لا يمت بصلة إلى النظام شبه الرئاسي المزعوم، بل هو نظام فوق رئاسي بامتياز.

من الصلاحيات التي تمت إضافتها للرئيس تمكينه من تعيين نائب له وهذا مناف لأبسط قواعد الديمقراطية، إذ سيفتح مجالا لشخص غير منتخب ليحكم الجزائريين في حالة غياب الرئيس بسبب عجز أو وفاة.

كما أضيفت للرئيس صلاحية إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج، وإمكانية تعيين المسؤولين في كل المناصب، سواء كانت سياسية أو إدارية أو قضائية أو عسكرية، كما أن رئيس الجمهورية غير ملزم بتعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية.

وقال مقرر اللجنة التي حررت "المسودة" في تصريح للتلفزيون العمومي إن رئيس الجمهورية ليس جزءا من السلطة التنفيذية، بل هو سلطة أعلى من السلطة التنفيذية. فماذا ستكون مكانته القانونية إن امتلك كل الصلاحيات دون أن يكون مسؤولا سياسيا يتعرض للمحاسبة، باعتبار أن الحكومة هي من يتحمل مسؤولية البرنامج السياسي وليس الرئيس؟

مقاطعة قطر التي أثبتت صحتها

عبدالرحمن الطريري
كاتب سعودي

في هذا الشهر تمر ثلاث سنوات على مقاطعة قطر من قبل دول الرباعية العربية، مصر والسعودية والإمارات والبحرين، وتمر أيضا ست سنوات على سحب الدول الخليجية الثلاث لسفرائها من الدوحة، قبل أن تنصاع الأخيرة لطلبات الدول الخليجية الثلاث وتقوم بإغلاق قناة الجزيرة مباشر مصر، وترحل بعضا من القيادات من أراضيها إلى تركيا.

وبين المقاطعتين كانت قطر تلعب نفس اللعب العلني بطريقة غير معلنة، فمن ينتقدون النظام المصري والرئيس عبدالفتاح السيسي ليسوا في الدوحة، لكنهم مموّلون من الدوحة سواء كانوا في إسطنبول أو لندن، وأنشئت قنوات تلفزيونية وصحف بديلة، تصدر من عدة عواصم غربية، وتستمر في نفس طرق الإساءة للدول العربية والإضرار بالمصالح القومية العربية.

والحقيقة أن قطر لا تختلف عن الدول العربية في مستوى وجهات النظر حول الأمن القومي العربي، كما يحاول أن يسخف الأمر بعض الناطقين باسم قطر، جاعلين الخلاف يبدو كما لو كان على المستوى النظري.

الخلاف مع قطر هو خلاف إستراتيجي لا يختلف في حقيقته عن رؤية الدول المعادية للعالم العربي وعلى رأسها طهران التي تتمنى سقوط الأنظمة في كبرى الدول العربية السعودية ومصر، فهذا ما يؤمن لها موطئ قدم، ونذكر كيف وصل أحمدي نجاد للقاهرة في عهد مرسي، ولم يكن ذلك يرتقي لمستوى الحلم في عصر الرئيس الراحل محمد حسني مبارك.

حتى القذافي الذي يبدو أن الأمير السابق ورئيس وزرائه كانا يستمتعان بالحديث معه حول الرؤية الإستراتيجية للعالم العربي، حسب التسريبات المتتالية، والسعي لتقسيم المملكة ومحاولة اغتيال المغفور له الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لم يسلم منهم ومن غدرهم، فكانوا أول من دعم إخوان ليبيا لإسقاط القذافي، وكانت قطر من أكثر الداعمين لتدخل الناتو.

واليوم تعيد الكرّة بدعم تركيا في احتلالها لليبيا، وخرج وزير خارجيتها محمد بن عبدالرحمن آل ثاني كأول المعلقين على المبادرة المصرية للسلام في ليبيا، رافضا اتفاق القاهرة، معتبرا أن خليفة حفتر لا يهتم بالحل السياسي إلا إذا اضطر له.

وهذا يعني ضمنيا الاعتقاد بأن تركيا ستحسم تقدمها نحو سرت وباقي المناطق الليبية عسكريا، لذلك لا داعي لحل سياسي، لن يمنح حلفاءها وتركيا ما يمكن أن تغنمه عسكريا. إلى جانب هدف آخر هو تقويض أي جهد مصري لدعم حل سياسي، إضافة إلى جهودها المبذولة لدعم الإرهاب في سيناء، ومحاولة إفشال أي جهود لمصر في الملف الفلسطيني.

الدول الأربع ليست وحدها المتضررة من تدخلات قطر بل عدة دول عربية. شهدنا كيف سعت لإجهاض جهود عبور السودان لمستقبل ما بعد البشير، وربما الغضب القطري كان أكبر بسبب خسارة تركيا لقاعدتها في السودان، مما جعل الحكومة الانتقالية خصما للدوحة، وهذا الأمر يمتد لدعمها لحركة الشباب الإرهابية في الصومال، والتي كشفها مؤخرا دفع الفدية لتخليص الرهينة الإيطالية سيلفيا رومانو.

الخلاف مع قطر هو خلاف إستراتيجي لا يختلف في حقيقته عن رؤية الدول المعادية للعالم العربي وعلى رأسها طهران التي تتمنى سقوط الأنظمة في كبرى الدول العربية السعودية ومصر

كذلك في تونس تستمر في دعم راشد الغنوشي وحركة الإخوان المسلمين، لكي يكونوا رافدا لجيرانهم من إخوان ليبيا ومرتزقة أردوغان الذين تم نقلهم من إدلب في سوريا إلى طرابلس الغرب، بهدف إحكام القبضة على ليبيا وبالتالي الوصول للهدف النهائي، وهو تقويض الأمن المصري.

الأمثلة موجودة في كل دولة عربية تقريبا، مقترنة بطموح قطر في لعب دول أكبر من حجمها، يستهدف دائما تقويض الأنظمة، وهو أمر لا يتم لتحقيق مصلحة شخصية، فقطر أصغر من أن تكون لها طموحات استعمارية، بل هو يخدم الأجندات الغير عربية في المنطقة، أولا في فلسطين حيث استمرار الانقسام الفلسطيني، والذي تموله قطر ويحقق فرصة ذهبية لإسرائيل للقول إن الفلسطينيين ليسوا مستعدين للسلام.

وهو ما يعطي ذريعة لاستمرار ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة والتوسع في بناء المستعمرات كما يهدف نتنياهو، عوضا عن دعم المبادرة العربية للسلام والتي قُدمت من السعودية في 2002، خلال القمة العربية في بيروت، وهدفت لمنح فلسطين دولة على حدود 67 عاصمتها القدس الشرقية، مبنية على قرار فلسطيني موحد وقرار عربي يحقق ضغطا دوليا على إسرائيل.

ما قامت به قطر خدمة لإسرائيل، قامت به خدمة لأجندة تركيا وإيران، وربما من بركات المقاطعة أن هذا الدعم أصبح بلا أقنعة. وشهدنا كيف دعمت إيران في مواجهة العقوبات الأميركية، وكذلك دعمها المستمر لأردوغان في ظل الخسائر الشعبية المتتالية التي يتعرض لها، سواء في الانتخابات البلدية السابقة، وتراجع الاقتصاد وسعر العملة، أو على مستوى خروج كثير من قيادات الحزب رفضا لسياساته.

حين وقع الشيخ تميم بن حمد أمير قطر اتفاق الرياض والاتفاق التكميلي عام 2014، تزامن ذلك مع توقيعه اتفاقية دفاعية مع تركيا، وبالتالي النوايا السيئة ضد الرياض وباقي دول الرباعية لم تغب يوما، ومحاولة إسقاط النظام في البحرين أو الإضرار بأمن الإمارات ومصر كانت دوما حاضرة في الأجندة القطرية.

وحين شكلت المملكة أول تحالف عربي يتصدى للمشروع الإيراني لضم العاصمة العربية الرابعة لأحلام الإمبراطورية الفارسية، كانت قطر تمثل العميل المزدوج فيه، وهذا تبين أكثر بعد طردها من التحالف وتجميد مشاركتها، حيث تبين دعمها للحوثيين والتحريض على مهاجمة السعودية. وهذا هو الثابت الوحيد في السياسة القطرية، منذ انقلاب حمد بن خليفة على والده.

كان الحديث سابقا عمن هو صاحب قرار القيام بخطوات نحو المصالحة، وهل هو تميم بن حمد أم والده، ولعل ما ظهر من تسريبات حول زيارة وزير خارجية قطر في نوفمبر الماضي للرياض، ثم زيارة أردوغان للدوحة لتقويض المصالحة، تبين أن عنوان القرار القطري تغير ولم يعد في الدوحة بل في أنقرة، وهذا يعني أن المصالحة لكي تتم لا تحتاج قرارا من الدوحة بل تغييرا في الباب العالي.

التباعد في مجتمع شديد التماسك

عمر علي البدوي
كاتب سعودي

في إطار التعاطي مع فايروس كورونا المستجد، وخلال التجربة القسرية للتعايش معه في بعض البلدان التي وجدت في عملية الحظر نتائج اقتصادية لا تقلّ ضررا عن الجائحة، زاد تنبيه السلطات الصحية على ضرورة التباعد الاجتماعي كأداة للسيطرة على انتشار الفايروس والحدّ من ضراوته.

التباعد المكاني، أو التباعد الاجتماعي، إجراءات لمكافحة العدوى غرضها إيقاف انتشار الوباء أو إبطائه، في غياب العلاجات الدوائية، وتبدو فكرة التباعد مكروهة لدى المجتمعات العربية، وهي التي اعتادت على مستوى ربما يفوق غيرها من التواصل العميق والتشابك المعقد.

يقال إن التباعد الاجتماعي قد يكون يسيرا في المجتمعات التي تجذرت لديها النزعة الفردية، لكنه يشقّ على المجتمعات التي تتشارك أفراحها وأتراحها في ترابط وتعانق، يزيد ويتسع حسب كل مناسبة وطبيعتها، ويبدو فكرة غير ممكنة وربما سخيفة بالنسبة لهم.

لذلك يستحث البعض على استبدال التباعد الاجتماعي بالتباعد الجسدي، لما قد يستثيره في النفوس من استفزاز ثقافي، أو خوفا من انعكاساته السلبية اللاحقة على العلاقات الاجتماعية وتهديد استقرار المجتمعات وتماسكها.

وقد نبه الباحث السعودي جمال العقاد إلى أن "مصطلح التباعد الاجتماعي خطأ جسيم، ستكون له تبعات سلبية، ولا بد من استبداله بمصطلح آخر أقرب للواقع مثل التباعد الاحترازي، مؤكدا "أن ترجمة المصطلحات الأجنبية الحرفية غير ملزمة لنا".

التحذيرات جاءت في مواجهة متخصصين يشجعون على الالتزام بجرعات مخففة من التباعد الاجتماعي، ليصبح جزءا من السلوك العام، حتى بعد انقضاء الجائحة، بوصفه سلوكا صحيا ينجو بالبشرية من تهديد غير مرئي وغير متوقع.

المجتمعات تهندس سلوكها من جديد على وقع ما فرضته الجائحة من شروط معيشية جديدة لتجنب الخسائر الفادحة.

"من فضلك اترك مسافة بينك والآخرين" أصبح شعار المرحلة، وتواجهك هذه العبارة في كل مكان تذهب إليه.

لا توقعات بنهاية قريبة للأزمة، ربما تطول وتتعمق هذه العادات الجديدة في سلوك المجتمع، وتصبح المسافات بين الناس طبيعة مألوفة وظاهرة غير استثنائية، لاسيما وأن الحكومات إلى جانب التشجيع على التباعد، فرضت عقوبات مخالفات على المخالفين ونشرت متطوعين لتنظيم عملية التباعد وإرسائها في مفاصل المجتمع والفضاءات العمومية.

في إيطاليا، قامت هيئة الحماية المدنية بالتعاون مع الحكومة بتنظيم 60 ألف متطوع لتذكير المواطنين بارتداء الكمامات والحفاظ على التباعد الاجتماعي.

وفي السعودية أغلق أكثر من 70 مسجدا لمخالفته الإجراءات الوقائية وتساهله في تنظيم عملية التباعد أثناء أداء الفريضة داخل المسجد، الذي يمثل ذهنيا وعمليا أكثر البيئات الراعية لترابط المجتمع المسلم وتمتين العلاقات بين أفراده.

كما أعلنت السلطات الأمنية السعودية تغليظ العقوبات ضدّ المخالفين وفرضت غرامات تصل إلى 100 ألف ريال.

وشدّد الأكاديمي سعد البازعي على ضرورة التباعد الاجتماعي، لكنه اعتبرها ضرورة مرحلية، وأن "الأوبئة تأتي وتذهب لكن التقارب الاجتماعي يبقى عمادا للحياة الاجتماعية الطبيعية".